لكفاه ان يقول وذلك اذا كان المطلوب مجهولا مترتبا على الدليل
او اشارة الى ان امكان الاستدلال على البديهي انما يتصور اذا فسر
النظري والبديهي بما يترتب على ترتيب المبادي وما لا يترتب
عليه او بما يحتاج اليه وما لا يحتاج على ان يكون الاحتياج
اعم من التوقف واما اذا فسرا بما يتوقف على ذلك الترتيب
وما لا يتوقف عليه فاما يمكن قطعا لان قيد النظر معتبر في
ماهية الدليل كما سيصرح به وهو مفسر بترتيب امور
معلومة للتادي الى مجهول نظري ومن البين ان الحكم الواحد اما
ان يكون متوقفا على الترتيب او لا يكون فاما يمكن الاستدلال
على البديهي بهذا المعنى قطعا بخلاف البديهي باحد المعنيين
الاولين فانه بالنسبة الى حصوله بالترتيب يكون نظريا وبالنسبة
الى حصوله بطريق آخر من طرق البداهة يكون بديهيا فيمكن
الاستدلال على البديهي وان لم يكن ذلك الاستدلال من حيث
كونه بديهيا او اشارة الى الوجه الثالث من وجوه البحث التي
قدمناها او الى بعض الاشياء التي ههنا عليها مثل كون جزئيات
ما ذكر على بعض افراد البديهي قوله ما يمكن التوصل بصحيح
النظر اى بصحيح من جنس النظر او بالنظر الصحيح واختير
التوصل على الوصول لما في النظر من التكلف لان النظر ترتيب
امور معلومة للتادي الى مجهول نظري والمراد بصحته صحة مادة
وصورة والباء للسببية القريبة المقارنة لان لطائق السببية
فلا يدخل المقدمة الواحدة المرتبة الاجزاء لقصور التادي والامكان
اما تمام اى لم يمتنع التوصل وان وجب واما خاص اى
لم يجب ولم يمتنع والاول هو الظاهر واما اخذ واقيد الامكان
لان المعتبر في الدليل الاصولي هو امكان التوصل لا التوصل
بالفعل فلا يخرج عن كونه دليلا بالنظر فيه احد ابدا
كما اشار اليه الزين المحقق قوله كالعالم فان امكانه
واستلزام وجوده لوجود صانع له احوال له بحيث اذا نظر
فيها

فيها نظرا صحيحا يتوصل به الى وجود صانعه قوله المتغرقة
اى غير المرتبة وان كانت مجتمعة كما اذا تقدم الكبرى على
الصغرى بقرينة المقابلة وانحصار المركب الاصولي في المتفرقة
والمرتبة وقوله المعروضة للهيئة للتنصيص على خروج الهيئة
عن المركب الاصولي المرتب اذ الهيئة لا تعرض المجموع المركب من
الهيئة ومعروضها قوله الحاوزة مع الهيئة الاولى ترك
الحاوزة ليكون دلالته على دخول الهيئة في الدليل المنطقي اظهر
وان كانت الكل محتملا للمقدمات بشرط الهيئة لان المقارنة
لا تقتضي الجزئية والتنصيص بان يقال هو المجموع المركب
من المقدمات المعروضة والهيئة العارضة ويدل على الجزئية
قولهم لذاته في تعريف القياس اذ لو كانت الهيئة خارجة عن
القياس لم يكن الاستلزام لذاته بل لامر خارج واذا كانت جزء
من القياس فالظاهر انها جزء من سائر الادلة عندهم
واعلم ان النزاع بين الفريقين في مجرد الحاق لفظ الدليل
فاذا قلنا العالم ممكن موجود وكل ممكن موجود فله صانع فالعالم
له صانع فاهل المنطق انما يطلقون الدليل على مجموع المقدمتين
مع الهيئة واهل الاصول كما يطلقونه على هاتين المقدمتين
مرتبتين كانتا او متفرقتين كذلك يطلقونه على العالم الذي
هو الحد الاصغر والد فاهل الاصول لا يقولون بالتوصل بدون
الترتيب والهيئة المبحوث عن كيفية صحتهما في المنطق قوله
والتعريف المذكور وان امكن تصحيحه بحذف المضاف اى في احواله
على المشهور غير صحيح ايضا اذ المشهور المقابل للتحقيق بمعنى
الباطل وتطبيق التعريف على الباطل لا يجعله صحيحا وفيه انا
لا نسلم ان ظاهره تختص بالمركب فلا ينطبق على شئ من المشهور
والتحقيق وما يقال ان ظاهره منطبق على المشهور لان النظر
عبارة عن ترتيب الامور لا عن مجرد الترتيب وترتيب الامور
انما يتعلق بالمفرد بان يكون الامور احواله ولا يتعلق بالمركب

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)